ظاهرة العنف السياسي وأثرها على المجتمع العراقي (١٩٣٣ – ١٩٣٧)
دراسة تاريخية

أ.م.د.جعفر عبد الدائم المنصور
م.م.صالح عبد العالي خليف
جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة الىالعنف السياسي في تاريخ العراق المعاصر التي ظهرتأهميتهبصورة متزايدة سواء على المستوى السياسي والاجتماعي أو على المستوى الفكري والنفسي ، من خلال ارتباطه بكثير من الأَحداث الخطيرة التي شكلت ظاهرة العنف السياسي، والآثار السلبية التي تركتها هذه الظاهرة على المجتمع ، تجلت فيها الكثير من أحداث العنف السياسي التي شهدها المجتمع العراقي لاسيما في المدة الواقعة مابين عام (١٩٣٣ – ١٩٣٧) لأنهامدة حافلة بالشواهد والأمثلة والأدلة التاريخية ، تعرضت فيها أطراف عديدة الى أعلى درجات العنف والقسوة وشكلت خلالها التباينات الإثنية والطائفية والقومية ردود فعل عنيفة ؛ بسبب تنوع أَشكاله ،فقد عدت جميع هذه الاعتبارات دافعاً قوياً نحو تركيز عناصر البحث على دراسة ظاهرة العنف .

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي ، المجتمع العراقي ، عدم الاستقرار السياسي ، الاضطرابات.

The Phenomenon Of Political Violence And Its Impact On Iraqi Society (1933-1937) Historical Study

Abstract

The present research focuses on political violence in the contemporary history of Iraq that its importance appeared increasingly at the political, social, or psychological level. This phenomenon occurred as a result of the emergence of serious incidents that have shaped the political violence problem. The study concentrates on aspects of political instability which has become inherent characteristics of Iraqi society, and the resulted negative effects that occurred among the society members in general, which can be attributed to the foreign intervention and its reflection in the increase of the intense conflicts which have led to the emergence of various aspects of turmoil and violence among the members of the Iraqi society.

Key words: political violence, Iraqi society, political instability, turmoil

أولاً : مفهوم العنف

١– العنف لغةً :

أشارت قواميس اللغة العربية الى العديد من المعاني لهذا المفهوم ، فقد تضمنت المعنى اللغوي للعنف في لغتنا العربية معنى : الشدة والقسوة ومن يفعل ذلك يسمى عنيفاً ، ومنه عنفوان الشيء : أوله ويُقال: في عنفوان شبابه أي: في قمة نشاطه وقوته ، ومنه التعنيف أي: اللوم ، والتوبيخ ، والتقريع[١]

العنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة القولية أو الفعلية ، يُقال: عنف به عنفاً ، أخذه بشدة وقسوة[٢].

وعنف فلاناً أي: لامه وعنفه بشدة ، واعتنف الامر بمعنى أخذه بالعنف والشدة واعتنف الشيء أي: ابتدأه واستقبله ، حمله وأتاه ولم يكن له به علم[٣].

٢– العنف اصطلاحاً :

هو كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقوة ، وهو الإستخدام غيرالمشروع للقوة المادية بأساليب متعددة ، لإلحاق الأذى بالأشخاص وتدمير الممتلكات العامة أو الخاصة لأجل إحداث تغيير في السياسة العامة للدولة أو في نظام الحكم أو في أشخاصه[٤] .

ثانياً : مفهوم العنف السياسي

سُمِّيَ العنف السياسي بهذه التسمية ؛ لأن العنف يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية على الرغم من الاختلاف بينالباحثين في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها ، وعلى الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسي وتنوعها الى حدٍ كبير ولكن هناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي تشير الى ان العنف السياسي هو: استخدام القوة المادية أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهـــــــداف سياسية[٥] .

ثالثاً : جذور العنف السيـــــاسي في المجتمع العـــــراقي

تركت الصراعات السياسية آثارها على التقاليد والقيم السائدة في المجتمع العراقي لاسيما بعد ان اصبح العراق ساحة لمعارك الدولتين المتحاربتين العثمانية والصفوية والتي انتهت بسيطرة العثمانيين على العراق منذ سنة ١٥٣٤م حتى العقد الثاني من القرن العشرين والذي ألقى بظلاله على المجتمع عموماً ، اذ كان الطابع المميز للحكم العثماني هو الاستبداد والجشع والاقصاء والعنف ، إذ ان القوانين كانت تفرض بالقوة لا سيما في المدن الرئيسة فقد تركت بنية المناطق تحت سيطرة القبائل والعشائر التي فرضت قوانينها لتحكم ، لذلك انتشر السلب والنهب وفرض العنف وجوده على العلاقات بين الناس ، وازدادتالعشائر قوةً ونفوذاً في المجتمع ، الذي لم ينته مع تأسيس الدولة العراقية بل على العكس ازداد هذا التسلط قوةً واكثر نفوذاً[٦] ، إذ تراكمت لدى الأجيال حالة العنف الذي عاشته ، فقد اصبحت صفة تبدو ثابتة منذ القدم وهي التي تنتج الاستبداد والعنف من جانب الدولة تجاه المجتمع ، وهذه الخصائص طغت على المجتمع العراقي إزاء الأحداث التي مرّ بها وردود فعله نحوها[٧] .

وفقاً لما تقدم ونتيجة للظروف الإجتماعية التي أفرزتها المرحلة وقع العراق لقرون عديدة تحت ضغط

القيم البدوية والصراع القبلي والطائفي والقومي جعلت العراق أكثر من أي بلد آخر في المنطقة تعرض لتلك الظروف القاسية في التعامل مع الآخرين[٨]بمختلف مجالات الحياة . وتمثل هذا واضحاً في سلوك وتصرفات الفرد العراقي التي رافقته في يومياته وثقافته الاجتماعية والسياسية فكان طابع النزعة الفردية هو الغالب في تلك التصرفات مثل التسرع الانفعالي المباشر في ردة الفعل والتفرد في اتخاذ القرار لاسيما في القضايا المصيرية ، والميل لإنتهاج اسلوب المواجهة والتحدي عند امتلاكه وسائل القوة القاهرة وحدية في الطبع مع افتقاده المرونة وضعف القدرة على التواصل مع الفرقاء ، والميل الدائم والرغبة القهرية نحو التظاهر بالقوة والسطوة والغلبة عند تحقيق النجاح أو الإنتقاد ، والميل الدائم لإظهار المبالغة في الكرم الفردي وتكريس مظاهر الذات الفردية والتأكيد على قوة الذات ومكانتها الشخصية[٩] .

يبدو أَنَّ القيم الإجتماعية الموروثة تأتي في مقدمة الأَسباب الإجتماعية للعنف السياسي في العراق ، والتي أَصبح الفرد العراقي من خلالها وريث هذه الثقافة ، فهو تربة مناسبة وخصبة لتلقي مظاهر العنف بشتى أنواعه .

فضلاً عن ذلك يعد الموروث الديني والعقائدي من العوامل التي أسهمت في بروز ظاهرة العنف السياسي في العراق ، الذي أصبح فيه المجتمع العراقي واحداً من أكثر المجتمعات تنوعاً واختلاطاً من الجانب الديني والعقائدي ، فقد أدى هذا التنوع الى إزدياد حالة الصراعات والنزاعات داخل المجتمع[١٠] . وبلغ هذا الصراع ذروته في مراحل الحروب المتقطعة بين الدولتين الفارسية والعثمانية ، للسيطرة على العراق ، حتى تحول فيما بعد الى صراع طائفي مقيت ، لهذا تكمن خطورته في كونهلايؤدي الى تفكيك النسيج الإجتماعي فحسب ، وانما يؤدي أيضاً الى وجود نظام استبدادي غير مستقر ، فكانت سمة المراحل التاريخية اللاحقة والتي ارتبطت الى حدٍ كبير بظروف وعوامل دفعت الأحداث في العراق باتجاه الصراع والعنف السياسي[١١] .

ومما تقدم يمكن الإستنتاجإلى ان انعكاسات منهج العنف الدموي لمدة زمنية طويلة في تاريخ العراق بشيوع وانتشار بعض الطباع والعادات والسجايا الاخلاقية والسلوكية التي أصبحت بمرور الزمن جزءاً من معالم وسمات المجتمع العراقي بعد أن طبعت بطابعها سلوك الفرد العراقي وحددت بدرجة كبيرة تصرفاته وميوله الشخصية بصورة عامة[١٢].

ويرى الباحث ضرورة الإنتقال الى أهم هذه الحوادث والشواهد التأريخية على سبيل المثال لا الحصر بإيضاح يحمل الكثير من الدلالات التي ارتكبت فيها أعمال العنف والقسوة ضد العراقيين والتي تحمل طابعاً إثنياً وقبلياً وقومياً .

١- حركة الآثوريين سنة ١٩٣٣ :

تشكل التكوينات القومية والاقليات الدينية ردود أفعال رئيسة ضد السلطة بصفتها الطرف الأهم في زيادة ظاهرة العنف السياسي في العراق ويتضح هذا من خلال الحركةالتي قام بهاالاثوريين[١٣] ضد الحكومة العراقية تحت الحماية البريطانية التي اعتمدت سياسة التجزئة تجاه العراق[١٤] .

على الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها الآثوريون في سبيل الحصول على الاستقلال من خلال اقامة مقاطعة مستقلة لهم الاّ انهم اخفقوا في تحقيق ذلك[١٥] ، وعلى أثرها حصلت صدامات عنيفة بينهم وبين القوات العراقية ولا سيما بعد اعتقال زعيمهم المار شمعون[١٦]في أيار سنة ١٩٣٣ من قبل السلطات العراقية[١٧] ، بعد رفضه التعاون معها عندما طلبت منه الحكومة أن يتوجه الى بغداد للتفاهم حول الوضع الذي أصبح متأزماً، فلما حضر طلب منه وزير الداخلية حكمت سليمان[١٨] ان يتعاون مع الحكومة وان يقدم تعهداً خطياً بعدم عرقلة أعمال الحكومة ، وان يكون أحد الرعايا المخلصين للملك ، والا فانه يعد قيد الاقامة الجبرية ولن يعود الى الموصل منطقة سكناه ، عندها أَعلن رفضه في الإنصياع لهذه الأَوامر وهدد بأنه لن يكون مسؤولاً عما سيقوم به اتباعه اذا لم يرجع الى الموصل ، وفعلاً قام اتباعه بالنزول الى السهل الممتد بين زاخو ودهوك ثم الموصل ، وأعلنوا العصيان المسلح ضد الحكومة وقاموا بطرد الموظفين الرسميين من زاخو ، وقطعوا طريق دهوك – موصل[١٩] .

ما اِن وصلت أحداث العنف هذه الى مسامع الملك فيصل الأول[٢٠] الذي كان في لندن ، أسرع بارسال برقية الى حكومته في ٢٣ حزيران ١٩٣٣ حول المشكلة طالباً منهم العـــــــــــــــــــــــــــــــدول عن حجز المار شمعون والسماح له بالعودة للموصل[٢١] .

غير ان الحكومة شعرت بأن أمر عودته الى الموصل سيضعف من هيبتها وبالمقابل سيشجع الطوائف الاخرى على التمرد وبالتالي سيحدث اخلالاً بالسيادة ، فقد أصرت الحكومة على موقفها والتمسك باجراءاتها الحازمة غير مبالين بتوجيهات الملك[٢٢] .

وبسبب المواقف المتشددة التي اتخذها المار شمعون إزدادت العلاقات سوءاً بينه وبين الحكومة العراقية ، واصبح الصدام المسلح وشيكاً[٢٣] ، إذ اضطرت الحكومة الى استخدام القوة عندما وجدت ان كافة الوسائل الممكنة لحمل المارشمعون على الالتزام بأوامر الحكومة قد أظهرت فشلها ، فاتصل وزير الداخلية برئيس أركان الجيش لتهيئة قوة عسكرية لتأديب المتمردين[٢٤] .

وقبل القيام بأية عملية عسكرية ، وجهت الحكومة انذاراً للمتمردين أمهلتهم فيها سبعة أيام لكي يقوموا بنزع سلاحهم ويذعنوا للنظام واطاعة أوامر الحكومة والقانون وفي حال قيامهم خلاف ذلك فأنها ستتخذ الاجراءات القانونية الصارمة بحقهم وتعاملهم كمتمردين ، غير انهم لم يذعنوا للإنذار ، وعلى اثر ذلك هيأت الحكومة قوة عسكرية تحت قيادة اللواء بكر صدقي[٢٥] . لتأديبهم بعد أن لقيت تأييداً من نائب الملك الأمير غازي[٢٦] . فسارت القوة باتجاه مناطقهم فتم القضاء على تمردهم ، وسلم قسم منهم الى الجيش ، أما الباقون فقد فروا الى سوريا عبر نهر دجلة في شمال زاخو وقبلتهم حكومة الإنتداب الفرنسي كلاجئين واسكنتهم في مناطق متاخمة للحدود العراقية[٢٧] . استمرت جهود الحكومة لتعقب ما تبقى من ذيول التمرد ، ففي ١٦ آب ١٩٣٣ قرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية العراقية عن المار شمعون وعمته سوما خاتون وبعض أنصاره نتيجة قيامهم بأعمال العنف التي تعد خطراً على

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

أمن الدولة وسلامتها ، وقد نقلتهم احدى الطائرات البريطانية الى جزيرة قبرص وبعد استقراره فيها ظل المار شمعون يتحين الفرص وأخذ يمارس نشاطه السياسيفي اثارة القضية أمام عصبة الامم عبر رسائله التي ارسلها الى العصبة ، مطالباً بإرسال لجنة دولية للتحقيق في القضية ، كما حاول الاتصال بأحد رجال الاعمال الالمان المقيمين بالجزيرة وطلب منه بتدخل المستشار الألماني أدولف هتلر لدعم قضيته ، فسافر الى لندن لهذا الغرض لكنه لم يفلح في تحقيق مسعاه[٢٨] .

كما أثارت قضية الآثوريين بهذا المستوى الذي تعرضت اليه من العنف والقسوة من قبل القوات العراقية اهتمام الصحف اللندنية ، اذ وجهت اتهامها الى العراق ووصفت عملها هذا بالتخلف والوحشية وقد حاول بعض المتعصبين اثارة الموضوع أمام عصبة الامم مطالبين باقصاء العراق من عضوية العصبة[٢٩] . ووضع العراق مجدداً تحت الانتداب البريطاني لأنه غير مؤهل للاستقلال حسب ما جاء بادعاءاتهم[٣٠] .

ولمواجهة الموقف قام وفد عراقي بالسفر الى جنيف في ٢٢ ايلول ١٩٣٣ برئاسة ياسين الهاشمي[٣١] . لعرض وجهة النظر العراقية حول الموضوع تبينت ان موقفها من الأثوريين يتوقف على أساس موقفهم من السلطة فاعتبرت الذين كان ولاؤهم للسلطة واحترامهم لقوانينها ثابتاً يعاملون كعراقيين ، أما الذين أثاروا الشغب في البلاد فلابد من إيجاد مأوى لهم خارج العراق ، وستقدم الحكومة العراقية المساعدة المالية لتسفيرهم بقدر إمكانيتها المالية[٣٢] .

ونتيجة لذلك قررت عصبة الأُمم في ١٣ تشرين الأول ١٩٣٣ عد القضية الأثورية مسألة داخلية يحق للحكومة العراقية معالجتها كما تشاء وقررت تأليف لجنة لتأمين سكن الذين سينزحون خارج العراق ، وقد وافقت الحكومة الفرنسية قبول نحو ألفي شخص منهم بالانتقال الى سوريا[٣٣].

وبهذا فقد أحدثت ردة الفعل العنيفة التي وجهها الجيش العراقي لإنهاء تمرد الآثوريين نقطة تحول خطيرة في تاريخ الجيش العراقي ؛ لأنها أظهرت بداية انغماس الجيش في معترك السياسة[٣٤]، وكان من نتائجها قيام إنقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

يظهر مما سبق ان قضية الأثوريين كان لها الأثر الكبير في خلق حالة من الفوضى والعنف نتجت عنها الكثير من المشكلات ذات العلاقة بالإسهام في تعريض العراق في العهد الملكي الى الإضطراب وحالة عدم الاستقرار السياسي مستغلة تلك الأقليات ضعف الدولة وظروفها السياسية لا سيما وانها في بداية حصولها على الإستقلال، مما أحدثت لدى الحكومة ردود فعل عنيفة للقضاء على الحركة الآثورية باستخدامها أعمال العنف والقسوة .

٢- التدخل العشائريوقوى الجيش وأثره في الصراع السياسي (١٩٣٥-١٩٣٧)

تعد حركات العشائر التي حدثت في المدة الواقعة مابين (١٩٣٥-١٩٣٧) من أهم مظاهر فقدان الإستقرار السياسي الذي شهده العراق[٣٥] ، فقد أدت التناقضات في وجهات النظر بين الأوساط السياسية الى اتساع دائرة الصراع السياسي ، إذ إنبثقت عنها حالة من التذبذب وعدم الإستقرار السياسي والمنافسة الحادة بين السادة القدماء الذين عاصروا الملك فيصل الأول ؛ لأن دائرة الحكم

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

والاستئثار بالسلطة يتوقف على علاقاتهم الشخصية واستخدام هؤلاء الأساليب والوسائل المشروعة وغير مشروعة في تحقيق ذلك ومنها فسح المجال لرؤساء العشائر للتدخل في السلطة[٣٦] ، وقد أدى الانقسام السياسي الى ظهور كتلتين تتصارعان من اجل الظفر بالسلطة ، تألفت الكتلة الأولى من الشخصيات البارزة التي يضمها حزب الإخاء الوطني[٣٧] ، كياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني[٣٨] وحكمت سليمان ، والكتلة الثانية التي تضم علي جودت الأيوبي[٣٩] وجميل المدفعي[٤٠] وغيرهم من الساسة ، وقد انضم رؤساء العشائر تبعاً لانقسام الساسة وصراعهم على السلطة الى فريقين كل فريق يقف الى جانب احدى الكتلتين لمناصرتها[٤١].

بدأت الشرارة الأولى لمظاهر العنف السياسي تظهر على السطح وبشكل علني من خلال المعارضة المسلحة من قبل العشائر وأفرادها حينما بدأ استبعاد بعض شيوخ العشائر المتنفذين من عضوية مجلس النواب ، كان أحد الأسباب المباشرة للتمرد ضد حكومة علي جودت[٤٢] ولا سيما الشيخ عبد الواحد سكر رئيس عشائر الفتلة في حكومة الأيوبي الأولى (٢٧ آب ١٩٣٤–٢٧ شباط ١٩٥٣) الذي ينتمي الى حزب الأخاء الوطني كان له الأثر الواضح والكبير في نشاط حزب الإخاء في نشر الدعاية بين عشائر الفرات الأوسط عن طريقه[٤٣]، التي لاقت لها رواجاً واسعاً بين رؤساء تلك العشائر بشكل عام وبين رؤساء العشائر المنتمين الى حزب الإخاء الوطني بشكل خاص الذين اخذوا يدعون حزبهم الى استعمال القوة والسلاح لاسقاط وزارة الأيوبي ، وقد نالت هذه الدعوة تأييداً شديداً من قبل الكيلاني وحكمت سليمان وكان الأخير اكثر حماسة للقيام بثورة مسلحة[٤٤] .

في ٨ شباط عام ١٩٣٥ بعدما أخذت التجمعات العشائرية تهزج للحرب أمر عبد الواحد الحاج سكر بخروج سبعة تجمعات من آل فتلة في سبع مناطق مختلفة ويطلقون النار في الهواء معلنين رفضهم للوزارة ولا عمل لهم معها معلنين تمردهم عليها وتكرر الأمر بعد ثلاثة أيام ، وبالمقابل استعانت الوزارة بالشيوخ والعشائر الموالية لها فتجمع المئات من الرجال المسلحين من جماعة الشيخ رايح العطية[٤٥] التابعين لعشيرة الحميدات على ضفتي نهر الشامية يوم ١٢ شباط ١٩٣٥ وأخذوا يهزجون ضد عبد الواحد الحاج سكر ومن يقف الى جواره من الرؤساء ويمدحون رؤساءهم والحكومة معلنين لها الولاء التام ، وتكرر الأمر نفسه عند جماعة حسين المكوطر ، وحسين الشمخي من رؤساء بني حسن[٤٦] .

ونتيجة لما تقدم تدهورت الاوضاع على أثر هذه الخلافات وشاعت مظاهر العنف والإضطرابات المستمرة من جانب ومقاطعة احد عشر عيناً من مجموع عشرين عيناً إجتماعات مجلس الأعيان ، ونتيجة هذا الموقف إضطر الأيوبي الى تقديم استقالته في ٢٣ شباط ١٩٣٥[٤٧] .

ولتدارك الأمر أسرع الملك غازي بتكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة[٤٨] ، اذ كان مقتنعاً انه لابد من توليه مسؤولية الوزارة فيما لو أراد العشائر أن ترجع الى حالتها الطبيعية ، غير انه اشترط عدم حل المجلس وعدم اشتراك الكيلاني وسليمان اللذين لهما علاقة وثيقة بالاضطرابات التي دبرت بين عشائر الفرات . وان يكون من اعضائها الأيوبي والمدفعي ، ولم يكن بوسع ياسين الهاشمي

قبول هذه الشروط ، وبعد أزمة وزارية دامت أحد عشر يوماً اضطر الملك غازي خلالها الى اختيار رئيس وزراء جديد ، بعد بضعة أيام من المشاورات مع عدد من الشخصيات السياسية البارزة ، استدعي الملك غازي جميل المدفعي بتشكيل الوزارة ، إذ تمكن في ٣ أذار ١٩٣٥ من تأليف الوزارة الثالثة[٤٩] .

ويبدو للباحث أن تشكيل تلك الوزارة لم يرضَ رؤساء العشائر ويحقق مطالبهم بسقوط وزارة الأيوبي وتأليف الوزارة المدفعية الثالثة (٤ أذار ١٩٣٥– ١٥ أذار ١٩٣٥) اذ أخذوا يطالبون بسقوط الوزارة الجديدة باعتقادهم انها لا تختلف عن سابقتها لا من حيث العناصر ولا من حيث الأهداف[٥٠] .

ونتيجة للأوضاع التي سبق ذكرها ، تطورت الأزمة وعادت مظاهر العنف السياسي وتحولت الى عصيان مسلح ، إذ أعلن الشيخ عبد الواحد الحاج سكر في ٩ أذار ١٩٣٥ الإنتفاضة المسلحة فقام أتباعه بتخريب القناطر والجسور القائمة على الأنهار بين الفيصلية وأبي صخير، وبين أبي صخير والشامية في الفرات الأوسط لإعاقة تقدم القوات الحكومية في حال إرسالها الى المنطقة[٥١] ، كما سارعت عشائر من الأكرع برئاسة شعلان العطية الى صدر الدغارة واحتلت القلعة[٥٢].

على ضوء ماتقدم من تحدي العشائر المعارضة للسلطة قرر مجلس الوزراء بعد اجتماعه الطارئ في ١٢ أذار ١٩٣٥ ضرب العشائر المنتفضة بالقوة الاّ أن تدخل علماء الدين حال دون ذلك ، كما ان مجلس الوزراء قرر يوم ١٤ أذار ١٩٣٥ إعلان الاحكام العرفية في منطقة الفرات الأوسط وأرسل قراره الى البلاط الملكي للإقتران بالإرادة الملكية لكن برقيات العلماء ورؤساء القبائل جعلت الملك غازي في موقف محرج ، فقرَّر عدم الموافقة على استعمال القوة في حل الازمة القائمة[٥٣] ، لذلك قرر الملك غازي مطالبة المدفعي بالاستقاله فأجتمع به وطلب إليه أن يقدم استقالته لكي لا يميل الى مواجهة الموقف بالقوة[٥٤] ، فقدم استقالته ويبدو أن جميل المدفعي كان لايفضل الدخول في خلافات جديدة ، لا سيما اذا وصلت الأمور الى درجة النزاع المسلَّح ، كما حدث في ١٧ آذار ١٩٣٥[٥٥].

وفقاً لما سبق ذكره ، باءت محاولة رئيس الوزراء بالفشل عندما أراد أن يستعين بالجيش لضرب العشائر المعارضة للسلطة ؛ لأن رئيس أركان الجيش طه الهاشمي[٥٦] لم ينفذ طلبه فرد عليه بحجج كثيرة ، وأكد في تقريره السري : (ليس من صالح الجيش أن يشترك من وقت لآخر بحركات التأديب إذ ان ذلك مما يقلل من هيبته فضلاً عن انه قد يحدث الملل في نفوس البلاط)[٥٧] . وعزز موقفه بقوله: (إنَّ القوات العسكرية غير كافية لإخماد الحركات) ، وحسب تقديره للوضع السياسي معتبراً (ان الحركة تنال الدعم والتأييد من بعض علماء الدين والعديد من أعضاء المجلس النيابي والخوف من سريان التذمر بين أفراد الجيش المنحدرين من بيئات إجتماعية عشائرية ، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية الصعبة)[٥٨] .

وهنا يرى الباحث إنَّ تلك الحجج التي أكد عليها طه الهاشمي وبيَّنها في تقريره لم تكن سوى مماطلة سياسية من جانبه ، وانها غير مقنعة ؛ لأنه كان يؤيد شقيقه ياسين الهاشمي الذي كان يرغب في إسقاط الوزارة بدوافع سياسية ، كما ستبين الأيام القادمة ، وبذلك أخفق جميل المدفعي في إتخاذ أي إجراء

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

سلمي أو عسكري ضد العشائر الثائرة في الفرات الأوسط .

واجهت حكومة ياسين الهاشمي الجديدة التي أُسندت إليه فشكلها في اليوم نفسه (١٧ آذار ١٩٣٥ – ٢٩ ت٢ ١٩٣٦) الكثير من الحركات العشائرية ، ففي أوائل (آيار) ١٩٣٥ ثارت عشائر منطقة الرميثه[٥٩] برئاسة الشيخ خوام العبد عباس[٦٠] فقامت هذه العشائر بأعمال العنف فاقتلعت قضبان سكة الحديد على جانبي المدينة ، ونهبت المحطة والسوق[٦١] ، كما قامت العشائر باقتلاع أعمدة الهاتف وقطع اسلاكها ثم قاموا بغمر المنطقة المحيطة بالرميثة بالمياه[٦٢].

ونتيجة لذلك تدخل الجيش ، عندما أوعز ياسين الهاشمي الى أخيه طه الهاشمي بالتدخل ، وبالفعل تدخل هذا الجيش نفسه الذي قال عنه طه بالأمس انه لايستطيع التدخل[٦٣]

وفي ٧ آيار ١٩٣٥ هاجمت عشيرة الإزيرج سراي الحكومة في ناحية الرميثة وحمايته المتكونة من ٩٠ شرطياً و١٢ موظفاً مدنياً بعد ان أزالوا خط سكك الحديد في المنطقة ، وكانت عشيرة البو حسان بالدرجة الأولى حاصروا دار الحكومة ومن ثم عشيرة الظوالم والبعض من عشيرة الإزيرج ولأول مرة صار الأهالي في المنطقة يجتمعون مع بعضهم بين متمردين ومؤيدين لهم ومستائين ، ولهذا اضطرت السلطات الإدارية الى إخراج الدوريات في البلدة وتهدئة الشارع ، وازدادت أعمال العنف حينما تسربت الأَخبار من البلدة إلى العشائر المجاورة بكل سرعة حتى علم بعض أَفراد عشيرة الظوالم الذين كانوا واقفين في طريق السماوة –رميثة الذي مرَّ به قائم مقام السماوة بطريقعودته الى مركز وظيفته ، فأوقفوه وكسروا زجاج سيارته ، واستمرت الأَخبار تتوارد بتجمّع بعض العشائر السماوية كالبو جياش والظوالم والبو حسان والإزيرجوالخزاعل قيامهم ببعض الأهازيج (الهوسات)[٦٤] .

قامت الحكومة بتحشيد قواتها لإنهاء الحركات العشائرية التي امتدت الى مناطق عديدة في لواء المنتفق ، فأصدرت أوامراً من ياسين الهاشمي القاضية لمعالجة العصيان الحاصل في الرميثة، وأعطت القيادة الى الفريق بكر صدقي بأن يتولى الأُمور في منطقة الفرات ويكون مقره في الديوانية لقيادة الحركات ، وتكون القوات المتواجدة في البصرة والسماوة والديوانية والحلة تحت أمرته[٦٥] . ووجهت الحكومة إنذارها الى العشائر المجتمعة في منطقة الرميثة بالاستسلام خلال ٢٤ ساعة وإلّاإضطرت الحكومة الى التعامل معهم بالقوة ، وبعد رفضهم الانذار قامت القوات الجوية العراقية بقصف أماكن العشائر المتمردة في الرميثة ، حيث تركز القصف الجوي على الأَهداف المرسومة لها بما فيها دار الشيخ خوام والتجمع لشرق الرميثة بخمسة أميال ، ومكائن الشيخ خوام الواقع على الساحل الايسر لنهر الفرات ، وكذلك منازل عشيرة البوحسان جنوب وجنوب شرقي الرميثة[٦٦] .

نتيجة لذلك فقد صدرت الإرادة الملكية في ١١ ايار ١٩٣٥ برقم ١٦٩ من الملك غازي إعلان الأَحكام العرفية في ناحية الرميثة ، والمناطق المجاورة لها التي أعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية انها تابعة للحركات العسكرية حتى عودة الأَمن الى نصابة في اللواء[٦٧].

إنتهت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الجوية والبرية ضد أبناء العشائر المنتفضة باحتلال الرميثة في ١٧ أيار ١٩٣٥ بعد أَن أوقعت بهم الخسائر البشرية والمادية الجسيمة ، كما إستطاعت من

إلقاء القبض على الشيخ خوام وقد كان جريحاً[٦٨] ثم أُحيل الى المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالإعدام[٦٩] ، ثم خفف الى السجن المؤيد بعد أن بذل فهمي سعيد مع عدد من رفاقه مساعي استهدفت ذلك ، فضلاً عن عضو مجلس الاعيان عبود الهيمص للتخفيف من حكمه بدافع الشفقة ، لأنه كان معارضاً للوزارة الهاشمية التي كان الهيمص مؤيداً لها ، لكنه لا يريد بالهاشمي أن يكون أول من يدعم معارضي الحكم عن طريق الإنتفاضاتولكنه سبق أن وقعت مثل هذه الإنتفاضات في الشمال والجنوب في عهد الملك فيصل الأول ولم يعترض أحد من قادة الحركات لحكم الإعدام . ونبه الهيمص بأن هذا العمل سيلحق الضرر بالهاشمي لإستغلال هذه الأَحكام من الخصوم وبعد أَيام صدر الأَمر بإلغاء حكم الإعدام ونفي خوام الى شمال العراق ، وعليه قرر المجلس العرفي مصادرة جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة[٧٠].

وفي خضم تلك الظروف وجّه ياسين الهاشمي القوات العراقية من الجيش للقضاء على حركات العشائر في الفرات الأوسط باستخدامهم أقسى وسائل العنف والقوة وأساليب القهر العسكري ومصادرة الأسلحة وفرض الأحكام العرفية[٧١] ، لاسيما بعد أن أُنيطت قيادة الحملة الى الفريق بكر صدقي الذي تعامل بعنف شديد مع القبائل في قمع الانتفاضات والى هذا المعنى أشار ابراهيم الراوي بقوله :((فان كان أصدر أمراً عسكرياً صارماً بأن لا تستعمل أَية شفقة أَو رحمة مع الثائرين ، وعلى العكس علينا أن نحرق مزارعهم وأن نقتل أي أسير أو جريح ونهدم بيوتهم ومقاتليهم))[٧٢] . وكانت آخر حركة عشائرية شهدتها وزارة الهاشمي هي حركة عشائر الأكرع برئاسة شعلان العطية فأوعزت الحكومة الى بكر صدقي الذي تمكن من تشتيت الحركة فاضطر شعلان العطية الى الإستسلام في ٢٠ حزيران ١٩٣٦[٧٣]، وكان نتيجة عمل بكر صدقي – هذا – قد حصل على ترقية من رتبة لواء الى رتبة فريق بداعي الخدمات التي أظهرها في قمع الإضطرابات في لواء الديوانية[٧٤] .

ويظهر من سير هذه الأحداث الخطيرة والتي كان من نتائجها أقحام العشائر بالسياسة والتي أوقعت البلاد في الفوضى وعدم الإستقرار السياسي وقد ظلت عشائر الفرات الأوسط في حالة اضطراب وتربة سياسية خصبة للتمرد والعصيان .

من جانب آخر ، مهدت السبل للقيام بأول إنقلاب عسكري في التاريخ المعاصر للعراق والوطن العربي ، الذي قاده الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦[٧٥] .

وقد حلّقت في سماء بغداد ثلاث طائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً وألقت أربع قنابل سقطت الأولى أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وسقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسين الهاشمي ، والثالثة في نهر دجلة ، والرابعة أمام بناية البرلمان ، مما دفع إلقـــاء القنابل هذه بالتعجيل في استقـــالة وزارة ياسين الهاشمي[٧٦]. من أجل إثارة الرعب والخوف في النفوس .

بعد ذلك عهد الملك الى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن هذا التكليف لم يثن بكر صدقي عن دخول العاصمة على رأس الجيش ، فأقنع جعفر العسكري[٧٧] وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

الملك بإرسال كتاب الى بكر صدقي لمنع دخوله وقطعاته العسكرية الى مدينة بغداد ، على الرغم من محاولة الملك ان يثنيه عن الذهاب ، ولكنه أصر على ذلك ، وقد قام أعوان بكر صدقي بقتله[٧٨] . وواصلت القوات زحفها نحو بغداد حتى أصبحت على أبواب العاصمة واحتلت سدة ناظم باشا المحيطة بالعاصمة ووضعت المتاريس ونصبت المدافع ، وبدأت القطعات العسكرية تجتاز الشارع العام تتقدمها القوات الآلية والفريق بكر صدقي ، وشكلت الوزارة الإنقلابية[٧٩] .

مارس خلالها بكر صدقي الذي أصبح رجل الدولة الأول سياسة على الصعيد الداخلي اتسمت بالعنف ضد الساسة والعناصر المعارضة الذين يخشاهم مِمَّن يشكلون خطراً على مكانته السياسية ، فقد أراد بكر صدقي أن يرسل من يقوم بتصفية ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني ، غير ان حكمت سليمان رفض الفكرة[٨٠] وحال دون ذلك ، فتقرر نفي الثلاثة إلى خارج العراق ، فنفي الهاشمي والكيلاني إلى سوريا ، وبعدها إلى لبنان في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، ونوري السعيد إلى القاهرة، وبعد(٨٢) يوماً من نفيه مات الهاشمي تحديداً في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ أثر تعرضه لنوبات قلبية عنيفة لم تمهله[٨١]. بعدها أخذ بكر صدقي يصادر الحريات ويطارد الوطنيين حتى شملت سياسته تلك رؤساء العشائر والوجوه الإجتماعية المتنفذة ، فأحدثت تلك السياسة استياءً شعبياً كبيراً شمل أوساط الجيش[٨٢] ، ومن أجل تحقيق طموحاته الشخصية والسيطرة على مقاليد السلطة لذا أصبح حكمت سليمان رئيس الوزارة يخضع لرغبات وتوجيهات الفريق بكر صدقي بحكم سيطرته على المؤسسة العسكرية فأخذ يفكر في إقامة إقليم كردي في شمال العراق بحجة التخلص من حركات التمرد التي كان الأكراد يقومون بها ، واستغل الجيش لتنفيذ طموحاته في الوصول إلى السلطة ولهذا أخذ بكر صدقي يعمل على تحقيق أهدافه من خلال إبعاد الضباط المناوئين له سواء بنقلهم إلى مناطق خارج بغداد أو إحالة عدد منهم على التقاعد وهو نوع من الإجتثاث السياسي مارسه بكر صدقي ، كما أنه عمل على تجاهل الضباط القوميين[٨٣]، وبعد أن استتب الأمر للفريق بكر صدقي وأحاط نفسه بالضباط المقربين له بدأ يعمل وكأنه الحاكم المطلق فأخذ يحرك الجيش بالشكل الذي يراه ، وأخمد العديد من التمردات العشائرية دون أَخذ موافقة الوزارة وبدون استشارة حكمت سليمان رئيس الوزارة[٨٤] ، فشعر جماعة الأهالي بالقلق من تدخل الجيش في السياسة ، إذ كانوا يرون ان العسكريين لايفهمون لغة السياسة وانما يعرفون لغة القوة فقط ، وقد مارس بكر صدقي العنف السياسي بشكل سافر وواضح ذلك من خلال سلسلة من الإغتيالات ، ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ أُغتيل ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء السابق بالقرب من سكنه وكما أكد المفتي أن سبب قتله لكون حكمت سليمان رئيس الوزراء طلب منه أن يقدم اليه إضبارة بكر صدقي التي كانت محفوظة في صندوق رئيس الوزراء ، فلما إعتذر يونس عن تلبية الطلب بحجة أنه لاعلم له بها ، أمر بكر صدقي أتباعه بقتله للتخلص مما كان يعلمه عنه ، أي عن بكر صدقي ، من أسرار وفضائح إرتكبها في أثناء القضاء على الحركات العشائرية في الجنوب[٨٥]. واستمرت سياسة العنف السياسي على يد بكر صدقي من خلال

قيامه بالعديد من محاولات الإغتيال والتصفيات السياسية .

وبهذا يمكن القول بأن سلسلة أعمال العنف هذه التي قادها الفريق بكر صدقي وجماعته أدت الى تفاقم الأحداث السياسية التي شهدتها الساحة العراقية من خلال تدخل الجيش وإعطائه الفرصة الواسعة أمامه للتدخل في السياسة ، واعتباره مظهراً جديداً ومؤثراً من مظاهر العنف السياسي ، أقامت من خلالها دكتاتورية عسكرية بحتة ، مِمَّا أدى إلى إسراع خصوم بكر صدقي في الجيش بوضع الخطط للتخلص منه إنتهتبإغتياله في الموصل في ١١ أب ١٩٣٧ ، لتشكل بذلك حلقة جديدة من حلقات الإضطهاد السياسي وانتشار ظاهرة العنف السياسي .

الخـــــــــاتمة

لم يكن العنف السياسي في تاريخ العراق المعاصر وليد الصدفة في المجتمع العراقي وانما هنالك أسبابلقيامه على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي فقد تبين للباحث من خلال الدراسة الدور الكبير الذي كانت تضطلع به العشائر لاسيما في الفرات الأوسط ، وذلك بحكم امكاناتها وقوتها ، إذ استطاع السياسيون استقطاب تلك العشائر الى جانبهم ، وادخالهم في أتون مؤامراتهم ، السبب الذي أدى الى إحداث العنف من خلال الحركات المناوئة للسلطة ، وارسال قوات الجيش الى المناطق العشائرية ووقوع الصدام المسلَّح وسقوط العديد من القتلى والجرحى بين الجانبين ، فضلاً عن الخسائر المادية بالممتلكات .

بعد غياب دور العشائر كقوة سياسية في البلاد على أثر استخدام الجيش لقمع الحركات التي كانت تقوم بها لسبب أو لآخر ، فان مصالح هؤلاء قدارتبطت بظهور الجيش كقوة عسكرية توفر الدعم والإسناد اللازم في صراعاتهم فيما بينهم ، وكأداة بديلة للضغط في هذا الصراع على القوى العشائرية التي أخذ نفوذها يتلاشى أمام تنامي دور الجيش في الحياة السياسية ، على أثرها شكل انقلاب سنة ١٩٣٦ فاتحة لتسرب العنف السياسي الى داخل المؤسسة العسكرية .

الهوامش والمصادر :

(١) ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ج ٤ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص٣١٣٢ ؛ احمد بن محمد بن علي العنيومي الرافعي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة عنف ، ج ٢ ، المطبعة الكبرى الاميرية ، بولاق ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٠ ، ص ٥١٦ .

(٢) ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، دار الدعوة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٦٣١.

(٣) خليل محمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، ط ١ ، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص١٧.

(٤)عبدالمطلب عبدالمهدي موسى ، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة ، ط ١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ٢٥ .

(٥)حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٩ ، ص ٤٨ .

(٦)طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد الحادي والأربعون ، مركز الدراسات

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

الدولية ، جامعة بغداد ، ص ١٠١ .

(٧)ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية البحث عن الهوية ، ط ١ ، التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٧٦ .

(٨) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، (د.م) ، (د.ت)، ص ١١٨.

(٩) ناظم نواف ابراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية ، ط ١ ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٨ – ١٠٩ .

(١٠) فريد جاسم حمود القيسي ، العنف في العراق دراسة سوسيولوجيةتحليلية نقدية في اسباب العنف ، ط ١ ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٧ .

(١١) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ١ ، دار كوفان للنشر ، لندن ، ص ١٢ .

(١٢)باقر ياسين ، تاريخ العنف الدموي في العراق ، ط ١ ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٤١.

(١٣)الآثوريون : طائفة من النساطرة المسيحيين انشقت عن الكنيسة الغربية ، وان الآثوريون انفسهم يدعون بانحدارهم العرقي من بقايا سكان العراق القدماء وانهم من اتباعهم . للمزيد من التفاصيل يراجع : أيشو مالك خليل ، الآشوريون في التاريخ ، ترجمة سليم واكيم ، منشورات واكيم اخوان ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٠ .

(١٤) سيف عدنان ارحيم القيسي ، الادارة العسكرية البريطانية وموقفها من القوميات والاقليات الدينية في العراق (١٩١٤ – ١٩٢٠) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ٥٢ .

(١٥) يرجع سبب هذا الاخفاق الى ان عصبة الامم المتحدة قد اتخذت قرارها في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٣٢ يقضي بعدم قبول طلب الآشوريين المتعلق بحكم ذاتي اداري داخل العراق ، عمار يوسف عبدالله ، بريطانيا والآثوريون في العراق ١٩١٨ – ١٩٣٣ ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، السنة ٢٠٠٧ ، جامعة كركوك ، ص ٦٦ .

(١٦)المارشمعون : هو رجل دين مسيحي ولد سنة ١٩٠٩ ، من اتباع الكنيسة الشرقية تولى كرسي البطريركية سنة ١٩٢١ عندما كان صغيراً الأمر الذي أدى الى عدم اعتراف الآشوريين بسلطته الدينية ، قامت حكومة العراق بنفيه خارج العراق الى جزيرة قبرص بعد قيامه بتشجيع الآشوريين على التمرد على الدولة العراقية سنة ١٩٣٣ . ينظر : نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، ط ١ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٦٨ – ٦٩ .

(١٧) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٦ .

(١٨) حكمت سليمان : هو حكمت بن سليمان بن فائق بن طالب كهيةالكولمند ، من مواليد بغداد عام١٨٨٩، انتخب نائباً عن لواء ديالى عام ١٩٢٥ ثم رئيساً لمجلس النواب عام١٩٢٦، أصبح وزيراً للعدلية عام١٩٢٨ إلا أنه سرعان ما استقال احتجاجاً على إجراءات رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون العرفية، شكل وزارة الانقلاب في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، أجبر على الاستقالة بعد مقتل بكر صدقي وحكم عليه المجلس العرفي بالسجن لخمسة أعوام، أفرج عنه عام١٩٤١ من قبل حكومة رشيد عالي الكيلاني ، توفي عام ١٩٦٤. للمزيد أنظر: عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب–جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص١٥ وما بعدها.

(١٩) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، ط ٧ ، الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(٢٠) الملك فيصل الاول : ولد فيصل في العشرين من ايار ١٨٨٣ في مدينة الطائف ، وقد نشأ وترعرع في كنف البادية . وفي ١٨٩١ انتقل مع والده (الشريف حسين) الى استنبول بسبب خلاف بين الوالد واخيه الشريف عون . وفي

استنبول تتلمذ فيصل على يد مدرسين خصوصيين ، فدرس اللغة العربية وآدابها والتاريخ كما تعلم الفنون العسكرية الصرفة، وفي ١٩٠٥ تزوج من ابنة عمه الشريفة حزيمة بن الشريف ناصر وقد ولدت له بنتين وولد واحد (الامير ثم الملك غازي) وبعد ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ عاد الشريف حسين الى الطائف ، وفي ١٩١٢ عاد فيصل الى استنبول ممثلاً عن والده في مجلس المبعوثان – وقد هيأت له هذه المهمة الاطلاع عن كثب على نوايا الاتحادين كما هيأت له الالتقاء بالشخصيات العثمانية البارزة، وفي فترة المخاض العسير الذي مرت به المنطقة العربية ١٩١٥–١٩١٦ عهد اليه والده باكثر المهمات سرية وكانت ينتقل بين مكة ، ودمشق ، والقسطنطينية وقد توثقت صلاته بحزب العربية الفتاة بعد المجازر التي ارتكبها جمال باشا السفاح في سوريا ١٩١٦ وبعد ان اعلن الشريف حسين ثورته على العثمانيين قاد فيصل وقدماء الجيش العربي لتحرير دمشق من قبضة الجيش العثماني فقام بتشكيل حكومة عربية فيها بناءاً على وعود بريطانية بان يسمح للعرب بالاستقلال، وفي ٨ اذار نودي به ملكاً على سوريا الا ان الاطماع الغربية في سوريا حالت دون استمرار الحكومة العربية في دمشق التي سقطت بعد معركة ميسلون ٢٠ تموز ١٩٢٠ ، وفي مؤتمر القاهرة اذار ١٩٢١ رشحته بريطانيا ملكاً على العراق في محاولة اصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكبته بحق العرب وانكارها للحقوقهم ورشحت الملك فيصل لعرش العراق ، وفي ٢٣ اب ١٩٢١ توج فيصل ملكاً على عرش العراق وظل فيه حتى السابع ايلول ١٩٣٣ . ينظر : عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ –١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٩–٤٧.

(٢١) د . ك . و البلاط الملكي ، الملفة ١١٨٥ / ٣١١ ، برقية الملك الى رئيس الوزراء بتاريخ ٦/٢٣ /١٩٣٣ ، و ٤٤ ، ص ١٤٤ ؛ محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، ط ١ ، الناشر دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٢ .

(٢٢) حازم المفتي ، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ص ٣٥ .

(٢٣) عمار يوسف عبدالله، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢٤) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٢٥) الفريق بكر صدقي : هو بكر صدقي بن شوقي العسكري ولد ١٨٩٠ في قرية عسكر في كركوك ، وهو من أصل كردي لكن يدعي أنه عربي ، دخل الجيش العراقي في كانون الثاني ١٩٢١ برتبة فريق وسافر كثيراً إلى بريطانيا والأقطار الأوربية عرف بطموحه وقسوته في قمع التمردات ، اشتهر بانقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ الذي عرف باسمه ، وقتل في الموصل في ١١ آب ١٩٣٧ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٨ ؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ، ممهداته – احداثه – نتائجه ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص٩٤ وما بعدها.

(٢٦) الملك غازي : ولد في مكة المكرمة يوم ٢١ آذار سنة ١٩١٢ ونشأ في رعاية جده الملك حسين بن علي ، تعلم القرآن الكريم ، ثم درس اللغة العربية ، وصل الامير غازي الى بغداد يوم ٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ سافر الى لندن سنة ١٩٢٦ للدراسة في كلية هارو بقابليته العلمية المحدودة ، الى جانب ضعفه في العلوم العسكرية وقلة خبرته في المجال العسكري ، وبعد اكمال دراسته عاد الى العراق ، حيث دخل الكلية العسكرية ، وتخرج منها برتبة ملازم ثان في تشرين الاول سنة ١٩٢٨ ، والتحق بهيئة المرافقين العسكريين ، في البلاط الملكي وصلت انباء وفاة الملك فيصل الى بغداد يوم ٨ ايلول ١٩٣٣ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه وتقرر تتويج الملك غازي ملكاً على العراق . للمزيد ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، منشورات مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، ص ٢٥ ؛ محمد حسين الزبيدي ، الملك غازي ومرافقوه ، دار السلام ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٩ ومابعدها .

(٢٧) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٢٨)المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٢٩) في الثالث من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ دخل العراق في عصبة الامم وبذلك حصل على استقلاله ودخوله في مرحلة جديدة حيث اقترنت حقوقه بالقانون الدولي ووقوفه على قدم المساواة مع الدول المستقلة الاخرى المتمتعة بكامل سيادتها . ينظر : احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٧ .

(٣٠) حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣١) ياسين الهاشمي : ولد في بغداد بين سنتي ١٨٨٢ – ١٨٨٥ في عام ١٨٩٠ اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد وارسله والده الى الاستانة ليدرس العلوم العسكرية وليتخرج ضابطاً ، وفي سنة ١٩٠٢ تخرج برتبة ملازم ثان ، وفي ٥ آيار ١٩٢٢ عين وزيراً للأشغال والمواصلات ، وفي تشرين الثاني ١٩٢٢ ألف وزارته الاولى ، وفي ١٩٢٥ أسس حزب الشعب ، واصبح وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، ثم وزيراً للمعارف ، ألف حزب الاخاء الوطني ، اطاح انقلاب بكر صدقي بحكومته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، مات في منفاه في بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، المعارف ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٦٦٧ – ٦٦٨ .

(٣٢) سامي عبدالحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، ج ٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٩ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .

(٣٤) ينظر : مؤيد جبير محمود الفلوجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩١ – ٩٢ .

(٣٥) هاله فتاح وفرنك كاسو ، خلاصة تاريخ العراق ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٧٠ .

(٣٦)أحمد ناجي ، صفحات من تاريخ العراق الملكي (١٩٣٢ – ١٩٥٨) ، دار الميزان ، النجف الأشرف ، ٢٠١٧ ، ص ١٨ .

(٣٧) حزب الاخاء الوطني : وهو من بقايا حزب العهد المنحل الذي أسسه نوري السعيد سنة ١٩٣٠ ، تأسس في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ برئاسة ياسين الهاشمي واكد هذا الحزب في برنامجه على استقلال العراق وتعزيز الوحدة الوطنية واصلاح مؤسسات الدولة بصورة عامة . ينظر : فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٦ – ٣٠ .

(٣٨) رشيد عالي الكيلاني : هو رشيد بن عالي بن عبد الوهاب بن مراد الكيلاني ، ولد في بغداد عام١٨٩٢، أصبح وزيراً للعدلية في وزارة ياسين الهاشمي الأولى عام١٩٢٤ وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام١٩٢٥، ووزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية عام١٩٣٥، أصبح رئيسا للوزراء أربع مرات خلال الأعوام١٩٣٣–١٩٤١، توفي في بيروت عام١٩٦٥. أنظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢–١٩٦٥، (بغداد: شركة الحوراء للتجارة الطباعية ، ٢٠٠٦) ، ص ١١ وما بعدها.

(٣٩) علي جودت الايوبي : ولد في الموصل عام ١٨٨٥، أصبح وزيراً للداخلية في وزارة جعفر العسكري الأولى١٩٢٣، أصبح وزيراً للمالية في وزارة نوري سعيد الأولى ١٩٣٠، قام بتشكيل ثلاث وزارات. توفي عام ١٩٥٨، ينظر: جمعة عليوي فرحان ، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٤، ص٩.

(٤٠) جميل المدفعي : ولد في الموصل عام ١٨٩٠م، وأصبح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام ١٩٢٥، وزيراً للداخلية في الوزارة السعيدية الأولى ١٩٣٠، وأصبح رئيس مجلس النواب عام ١٩٣٠، شكل سبع

وزارات وتوفي عام ١٩٥٨. ينظر: طارق يونس عزيز السراج ، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٩.

(٤١) عمار يوسف عبدالله العكيدي ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٥ .

(٤٢) اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت البياتي ، دور العسكر في السياسة ، ط ١ ، الناشر بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٦٧ .

(٤٣) عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٣٨١ – ٣٨٢ .

(٤٤) محسن ابوطبيخ ، سيرة وتاريخ ، ط ١ ، مطبعة الزمان ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٣٨ ؛ عبدالرزاق عبد الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .

(٤٥) رايح العطية : وهو رايح بن عطية بن غضبان بن مشميش ، شيخ قبيلة الحميدات في مدينة الشامية في لواء الديوانية ، ولد عام ١٨٩١ في منطقة الليشان من مقاطعة الرغيلة في الشامية ، له دور كبير في ثورة العشرين واختير عضوا في المجلس التاسيسي العراقي عام ١٩٢٤ ، وانتخب نائبا عن اللواء المذكور في ست دورات انتخابية ، وفي عام ١٩٥٢ عين وزيرا للزراعة ، توفي عام ١٩٧٠ . عبدالكريم حسان ، الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب ١٩٥٨ ، ط ١ ، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ – ٢٥ .

(٤٦) غانم نجيب عباس ، علاء عباس كاظم القصير ، انتفاضة الرميثة الاولى ١٩٣٥ اسبابها ونتائجها ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، العدد الثالث ، المجلد العاشر ، ٢٠١٧ ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ص ٩٠ – ٩١ . موقع المجلة : www.muthuruk.com

(٤٧) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ص ٥٤ .

(٤٨) فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢ – ١٩٣٧ ، دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ٣١٩ .

(٤٩) غانم نجيب عباس ، علاء عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٥٠) عمار يوسف عبدالله ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٥١) نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٨٢ .

(٥٢) طارق يونس عزيز السراج ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٥٣) يعرب عبد الرزاق عبدالدراجي ، الاحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية ١٩٢٤ – ١٩٥٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤ .

(٥٤) عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٨ .

(٥٥) غانم نجيب عباس ، علاء عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٥٦) طه الهاشمي : ولد في بغداد عام ١٨٨٨، تميز طه منذ طفولته عن اخوانه واقرانه بالهدوء ولا يشارك في اللعب والعراك ، دخل المدرسة الرشدية في بغداد فكان متميزا بها واجتازها بنجاح ،ففي عام ١٩٠٠ دخل الإعدادية العسكرية لإكمال دراسته فيها وما ان تخرج منها حتى سافر عام ١٩٠٣ إلى استانبول فدخل كلية الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٦ بالنظر لقابليته العسكرية ومهارته ، وبعدها دخل كلية الاركان وتخرج منها برتبة رئيس ركن عام ١٩٠٩ ،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

وبعدها التحق بالجيش العثماني وبعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤، عاد طه الى العراق عام ١٩٢٢وعينه الملك فيصل آمرا لمنطقة الموصل وثم رئيسا لأركان الجيش العراقي عام ١٩٢٣وبقى يتدرج في المناصب العسكرية. للمزيد من التفاصيل ينظر : يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره الوطني والقومي حتى عام ١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ ، ص ١٢ – ١٥ .

(٥٧) فؤاد حسين الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧ .

(٥٨) غانم نجيب عباس ، علاء عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص ٩١ – ٩٢ .

(٥٩) يرجع السبب المباشر لهذه الانتفاضة هو قيام الحكومة في الرميثة باعتقال احد رجال الدين واسمه احمد اسد الله وكيل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وكانت التهمة الموجهة اليه هو انه قام بتحريض العشائر المجاورة على الحكومة من اجل دعم المطالب التي وضعها زعماء الدين في النجف الاشرف ، فقررت الحكومة تسفير الشيخ السالف الذكر الى خارج العراق . ينظر : د. ك. و الوثائق البريطانية ، ملفة رقم ٢٤٤ / عربي / أ ، تقرير القيادات العراقية ، ١٩٣٥ و ١ ، ص ٢١ ؛ نجدة فتحي صفوت ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٦٠)خوام العبد العباس : ولد سنة ١٨٨١ في منطقة العوجة في الرميثة ، عرف بالتزامه الديني وذكائه ووسامته وتواضعه وسخائه ، لايقرأولايكتب ، تسنم رئاسة القبيلة في حياة والده لانشغال الاخير بالامور السياسية فتصدى خوام للأمور الاجتماعية وبعد وفاة أبيه سنة ١٩٣٣ أصبح رئيساً للقبيلة ونازعه على الرئاسة أولاد عمه شنشول وكمال وشندول أبناء حسن أغا الاّ انه غلبهم فتفرد برئاسة القبيلة ، انتخب نائباً في دورتين انتخابيتين ، له خلف كثير إذ انجب عشر أولاد . ينظر : احمد ابراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص ٨٧ – ٨٨ .

(٦١) د. ك. و الوثائق البريطانية ، ملفة رقم ٢٤٤ / عربي / أ ، تقرير القيادات العراقية ، ١٩٣٥ و ١ ، ص ٢١.

(٦٢)فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٢ . واكد طه الهاشمي بقوله :((في مثل هذا الموقف الحرج قبض على رجل يحمل كتاب توصية من =جميل المدفعي ظهر انه استغل هذا الكتاب لتحريض العشائر وحثهم على الثورة)) . طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ – ١٩٤٣ ، ط ١ ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣٨ .

(٦٣) عماد عبدالسلام رؤوف ، مذكرات عبدالمجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق ، ط ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦٧ .

(٦٤) د. ك . و ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ١١١٧ / ٣١١ ، التمرد في الفرات ، ١٩٣٥ ، و٢٧ ، ص ٤٠ .

(٦٥) د . ك . و ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ١١١٧ / ٣١١ ، التمرد في الفرات ، و٤٤ ، ص ٦١ .

(٦٦) غانم نجيب عباس ، علاء عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٦٧) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤١٨ ، بتاريخ ١١ آيار ١٩٣٥ .

(٦٨) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ص ١٢٠ .

(٦٩) عبود الهيمص ، ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب ، مطبعة الراية بغداد، ١٩٩١ ، ص ١٧٨ .

(٧٠) انتصار محمود عبدالخضرالدربندي ، الاحكام العرفية في العراق ١٩٣٥ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(٧١) زهراء صالح هادي الموسوي ، موقف جريدة العالم العربي من التطورات السياسية في العراق خلال الفترة ١٩٣٦

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

– ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص ١٢ .

(٧٢) ابراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث (ذكريات) ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٥ – ١٦٦ .

(٧٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ص ١٧٩ .

(٧٤) انتصار محمود عبدالخضر ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٧٥) غانم محمد الحفو ، وجوه وقضايا سياسية من تاريخ العراق المعاصر ، ط١ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .

(٧٦) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨ ، ط ٢ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٦ .

(٧٧) جعفر العسكري : ولد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن في بغداد عام ١٨٨٥ ، وهو الإبن الثالث بعد علي رضا وعبدالهادي ، درس الابتدائية والإعدادية فيها وبعدها سافر إلى استانبول عام ١٩٠١ ليدرس في الكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩١٤ برتبة ملازم والتحق بالجيش العثماني وفي عام ١٩١٦ التحق بالثورة العربية في الحجاز وفي عام ١٩١٨ التحق مع الملك فيصل الاول في دمشق وعينه الملك قائداً عسكريا لمدينه دمشق ، ولما توج الملك فيصل ملك على العراق سنة ١٩٢١ وعين أول وزيراً للدفاع وفي عام ١٩٢٥ اصبح جعفر العسكري ممثلا للعراق في لندن ، وأخيراً سنة ١٩٣٥ عين خلال وزارة ياسين الهاشمي وزير للدفاع ، وعندما حصل الانقلاب عام ١٩٣٦ قتله على أثره . للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، ط ١ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤ – ٢٧ .

(٧٨) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(٧٩) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٨٠) غانم محمد الحفو، عبد الفتاح البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨. دار الزمان، دمشق ، ٢٠٠٧، ص٦١.

(٨١) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٥٧٠–٥٧٢.

(٨٢) حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٨٣) نقصد بالضباط القوميين هم : صلاح الدين الصباغ ، كامل شبيب ، فهمي سعيد ، محمود سلمان . ينظر : رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (١٩٢١ _ ١٩٤١) ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٣ .

(٨٤) تشارلز تريب، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٨٥) حازم المفتي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .